مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 246-265
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

التوعية البيئية للمواطن الجزائري: مسؤولية الحكومة أم مهمة المؤسسة الاقتصادية؟

Environmental awareness for the Algerian citizen: The responsibility of the government or the task of the economic institution?

نجلاء محمادي[1] *، علي دبي[2]

[1] جامعة محمد بوضياف- المسيلة (الجزائر)، nedjela.Mohamadi@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف- المسيلة (الجزائر)، ali.debbi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/22 تاريخ القبول: 2022/07/02 تاريخ النشر: 2022/09/01

مستخلص:

تهدف الورقة البحثية الى تسليط الضوء على أبرز الجهات المسؤولة عن تحقيق التوعية البيئية للمواطن الجزائري باعتبار الوعي البيئي النواة الأولى لبناء وتنمية السلوكيات الايجابية تجاه البيئة، في حين أصبحت قضية التوعية البيئية قضية ذات أبعاد اجتماعية، سياسية وحتى اقتصادية. وانطلق البحث من فرضية وجود طرفين رئيسيين يقودان عملية التوعية البيئية ممثلان في الحكومة والمؤسسة الاقتصادية.

توصلت الدراسة الى أن نجاح التوعية البيئية للمواطن الجزائري مرهون بتبني مقاربة تشاركية فيما بين الطرفين في اطار حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الى جانب تحقيق الأغراض العلنية وحتى الخفية لكل منهما.

الكلمات المفتاحية: التوعية البيئية؛ التنمية المستدامة؛ المؤسسة الاقتصادية؛ حماية البيئة.

تصنيفات JEL: Q01؛ Q56.

Abstract :

The research paper aims to shed light on the most prominent bodies responsible for achieving environmental awareness for the Algerian citizen, considering that environmental awareness is the first nucleus for building and developing positive behaviors towards the environment, while the issue of environmental awareness has become an issue with social, political and even economic dimensions. The research started on the premise that there are two main parties leading the environmental awareness process, represented in the government and the economic institution.

The study concluded that the success of the Algerian citizen's environmental awareness depends on adopting a participatory approach between the two parties in the framework of protecting the environment and achieving the goals of sustainable development as well as achieving the overt and even hidden purposes of each of them.

* المؤلف المرسل.

المجلد:.../ العـدد:..... (2021)، ص ...-....
DOI: .....

JEL Classification: Q01 ; Q56. **Keywords:** Environmental Awareness ; Sustainable Development; Economic Institution; Environment Protection.

مقدمة

تلعب التوعية البيئية دورا مهما بعملية التكيف والتفاعل بين الفرد وبيئته الطبيعية من أجل حياة أكثر استدامة، والتي بدورها تؤكد على أن للإنسان الحق في أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع البيئة باحترام قوانينها والوعي بأثار الأنشطة البشرية على جميع مكوناتها، بغض النظر عن أثارها على رفاهية الانسان وحياته في اطار ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بحاجات أجيال المستقبل، فتنعكس بشكل مباشر على اتجاهات وسلوكيات المواطن من خلال حماية البيئة وترشيد استغلال مواردها، وبما أن هذه الأخيرة عبارة عن أملاك عمومية تندرج ضمن اختصاصات وصلاحيات الدولة ومؤسساتها فان عملية التوعية البيئية للمواطن تقع على عاتق الدولة بالدرجة الأولى. الا أن نجاح هذه المهمة يشترط انخراط أطراف أخرين لعل أبرزهم (هيئات المجتمع المدني، الاعلام، المؤسسات الاقتصادية، المجتمع، ...الخ)، غير أن التساؤل المطروح يبقى حول المؤسسة الاقتصادية التي ظلت لعقود في خانة المتهم فيما يتعلق بالأضرار البيئية، وحتى يومنا هذا لم تتحرر من صفة "عدو البيئة". فالمؤسسات الاقتصادية عبر العالم وحتى العالم العربي قطعت أشواطا كبيرة في تدعيم توجهها البيئي، أين سارعت الى تطوير الأدوات التي من شأنها التأثير على سلوك المواطن (المستهلك) ضمن اطار "توعية بيئية هادفة"، وبالرغم من اختلاف الأهداف والمنطلقات الا أن النتيجة واحدة وهي بناء مواطن/ مستهلك واع بيئيا، وبهذا نأتي الى طرح التساؤل الرئيسي للبحث كالتالي:

هل التوعية البيئية للمواطن الجزائري هي مسؤولية حصرية للدولة ومؤسساتها أم هي عملية تشاركية مع المؤسسات الاقتصادية؟ وهل اختلاف المنطلقات للطرفين يؤثر على تكامل الجهود لتحقيقها؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم الدولة بمؤسساتها في توعية المواطن الجزائري بيئيا؟
- كيف تساهم المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التوعية البيئية للمواطن (المستهلك) الجزائري؟
- ما مدى تأثير الوعي البيئي على بناء السلوك المسؤول بيئيا لدى المواطن الجزائري؟

- هل يوجد امكانية لتكامل الأدوار بين الطرفين في سبيل تحقيق عملية التوعية البيئية؟

وعليه، لمعالجة اشكالية بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر القانون أقوى وسيلة تعتمدها الدولة في اعادة توجيه السلوك وبناء الوعي البيئي للمواطن الجزائري.

- تعتمد المؤسسة الاقتصادية على عدة أدوات في سبيل توعية المواطن/المستهلك، ويعد التسويق الأخضر أبرز هذه الأدوات.

- مهمة التوعية البيئية للمواطن الجزائري ليست حكرا على أي طرف ونجاحها يتطلب تكامل الأدوار بين جميع الأطراف المعنية.

أهمية الدراسة: يتسم موضوع الدراسة بالحداثة والحيوية، فالتوعية البيئية أصبحت القضية الأكثر طرحا على طاولات النقاش على الصعيد العالمي والعربي وحتى الوطني نظرا لأهميتها في الرقي بالمجتمعات والدفع بعجلة التنمية بشكلها المعاصر معبرا عنها بالتنمية المستدامة، وهي القضية التي يتحكم في مفاتيحها أطراف متعددة رغم اختلاف الأهداف.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الأطراف الفاعلة في عملية التوعية البيئية للمواطن الجزائري.

- تحليل لواقع مجهودات الدولة بمؤسساتها في الوصول الى التوعية البيئية للمواطن الجزائري.

- تحليل لمساهمات المؤسسة الاقتصادية في خلق وعي بيئي لدى مستهلكيها.

منهج الدراسة: حتى يتسنى لنا الاحاطة بجوانب الموضوع والاجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو ما يتلاءم مع طبيعة الموضوع بغرض تحليل كل من اسهامات الدولة وكذا المؤسسة الاقتصادية في تحقيق عملية التوعية البيئية للمواطن الجزائري.

1- التوعية البيئية ومظاهر الوعي البيئي عند المواطن/ المستهلك

1-1 الوعي البيئي والتوعية البيئية:

1-1-1 تعريف الوعي البيئي:

يعرف وليام اتلسون الوعي البيئي بأنه: "ادراك الفرد لدوره في حماية البيئية" (الصادق و رجراج، 2019، صفحة 471)

ويعرف أيضا على أنه: "ذلك الاحساس المتنامي بالمعرفة والفهم والادراك والتدخل المقصود بكل ما يحيط بالإنسان من بيئات على اختلاف أنواعها أو مكوناتها، ولا يتأتى هذا الا من خلال

العديد من المؤسسات المسؤولة عن توجيه وتوعية وتربية الانسان، وهو عقلية يمارسها الانسان في حياته اليومية تتفاعل فيها الجوانب الشخصية والاجتماعية للإنسان، وتستهدف التعامل ايجابيا، وبذل الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية، الاحساس بالمسؤولية الكاملة نحو تحسينها، ومقاومة كل ما من شأنه أن يهدد أمنها وسلامتها" (السبتي، بن خديجة، و بوخدنة ، 2017، صفحة 91،92)

ولا يقتصر الوعي البيئي على الجانب المعرفي والادراكي، بل ينبغي أن يرتبط بسلوكيات سليمة وصحيحة، وبممارسات فاعلة وايجابية في التعامل مع البيئة، والسعي للمشاركة في حل مشكلاتها أو حتى التقليص من حدتها (وحيد، 2018، صفحة 214)

2-1-1 -تعريف التوعية البيئية:

تعرف التوعية البيئية على أنها "العملية التي يتم من خلالها تهذيب سلوكيات الأفراد نحو بيئتهم وذلك من خلال نشاطات توجههم نحو التعامل السليم مع البيئة ومفرداتها وكيفية المحافظة عليها من المشكلات التي تعتريها" (وهابي، 2019، صفحة 185)

وتعرف أيضا بـ: "المفهوم الذي يهتم بتزويد الأفراد بالمعارف البيئية الأساسية والمهارات والأحاسيس والاتجاهات البيئية المرغوبة، بحيث تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم التي يعيشون فيها، في اطار تحملهم المسؤولية البيئية المنشودة التي تضمن الحفاظ على البيئة من أجل الحياة الحاضرة والمستقبلية" (فتيحة، 2011-2012، صفحة 86)

ومن الواضح أن برامج التوعية البيئية تتطلب توجيه كل الامكانيات بما فيها الموارد البشرية، السياسات، النظم، المناهج، البحث العلمي، التكنولوجيات الحديثة...وغيرها، بغرض توفير مجموعة المنطلقات والمبادئ لدى الأطراف المعنية مما ينتج سلوكيات وممارسات كفيلة بالمحافظة على البيئة مدركين بذلك مدى التأثيرات المستقبلية لهذه الأعمال على الأجيال والموارد (معقاقي، 2019، صفحة 140)

2-1 مكونات الوعي البيئي:

1-2-1 المكون المعرفي: ويرتكز على ركنين أساسين متمثلان في:

- **المعرفة البيئية:** وتعرف المعرفة البيئية على أنها: "حصيلة المعلومات العلمية المتوفرة لدى الفرد عن البيئة" (سليمان، 2016، صفحة 106)

وتشمل ما يعرفه الناس عن البيئة، والعلاقات الرئيسية المؤدية الى فهم الجوانب البيئية وجميع الأثار المترتبة عنها، والمسؤوليات الجماعية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم توصلت بعض الدراسات الى أن امتلاك الفرد لمستوى عال من المعرفة البيئية ينتج بشكل كبير

سلوك صديق للبيئة، في حين وجدت دراسات أخرى أن المعرفة البيئية لها تأثير كبير على نية المستهلكين لشراء المنتجات الخضراء (ruediger, ali khan panni, & orphanidou, 2012, p. 52)

وتعد المعرفة البيئية مؤشرا مهما للسلوك المؤيد للبيئة، فالمعرفة تؤدي الى تكوين الاتجاه، وبالتالي فان المستوى الجيد من المعرفة البيئية يؤثر على الوعي بالمشكلات البيئية، ويوجه السلوك ناحية الممارسات الصديقة للبيئة، وكلما زادت معرفة الأفراد حول البيئة، زادت نزعتهم للمشاركة في نشاطات ايجابية نحو حماية البيئة وايجاد حلولا للمشكلات البيئية، مما يولد وعي واتجاهات بيئية تتحول الى سلوك مسؤول بيئيا (سليمان، 2016، صفحة 99، 100)

- **الثقافة البيئية:** تعرف الثقافة البيئية على أنها "نوع من التعليم غير النظامي غير المدرسي يستهدف خلق الوعي أو التوعية البيئية وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة وذلك من خلال الدعوة الى الندوات والمعارض البيئية وتكوين الأحزاب السياسية لأنصار حماية البيئة واصدار النشرات واعداد البرامج الاعلامية في الاذاعة والتلفزيون والصحف لنشر الوعي البيئي وانشاء الجمعيات العلمية لحماية البيئة والطبيعة وأصدقاء الأرض" (أمنة و بورنان، 2017، صفحة 274)

وعليه، تهدف الثقافة البيئية لتنشئة مواطن يتمتع بصفة الالتزام البيئي الذي يحتم عليه اتباع ما يعرف أنه صواب ويتجنب ما يعرف أنه خطأ بيئيا دون وجود رقابة خارجية على سلوكه، مع الاهتمام الكوني والانساني بحيث يتحرك تلقائيا نحو الاهتمام ببيئته والكون بغض النظر عن الفواصل السياسية أو العلاقات الدولية (أسية، 2015، صفحة 121)

1-2-2 المكون العاطفي: ان الاهتمام البيئي يمكن النظر اليه على أنه مجموع العواطف، ومشاعر القلق وكذا الاستجابات الوجدانية للفرد تجاه القضايا البيئية وكل ما يتعلق بها من أشكال التدهور وأليات الحماية وما الى ذلك، الى جانب الأحكام العاطفية نحو عواقب تصرفات الفرد على البيئة، وهو تأكيد أخر على أن السلوك المسؤول بيئيا ليس بالضرورة نتيجة التفكير العقلاني حول المشاكل البيئية وحول الاجراءات المناسبة لتقديم الحلول الفعالة للتفاعل معها، بل يشير الواقع الى أن الاتجاهات العاطفية للفرد نحو القضايا البيئية هي في الأصل ما يدفعه نحو تبني سلوكيات بيئية سليمة. (السبتي، بن خديجة، و بوخدنة ، 2017، صفحة 92)

1-3 مبادئ استراتيجية التوعية البيئية:

ان التوعية البيئية بصفة عامة عبارة عن عملية هادفة لتنمية الحس البيئي الذاتي لكل فرد، انطلاقا من بناء القيم وتنمية الاتجاهات وصقل السلوكيات بما ينعكس ايجابا على حماية البيئة وتحقيق التوازن في علاقة الانسان مع بيئته، وضمان تحقيق ذلك يتوقف على بعض الخطوات الرئيسية نلخصها في النقاط التالية: (جويدة، 2016، صفحة 41،40)

- **تعميم التربية البيئية:** باعتبارها أساس الوعي البيئي وذلك بتوفير المعلومات والحقائق البيئية بحيث أن المعلومات هي التي تعدل أو تغير من البناء المعرفي؛

- **تكوين الاتجاهات البيئية السليمة:** وذلك بتنمية روح الاهتمام والتقصي عن القضايا البيئية عبر ترسيخ الثقافة البيئية التي تتمثل في اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته، ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للأخرين من حوله؛

- **تسخير الاعلام لخدمة الوعي البيئي:** يتم تسخير الاعلام لخدمة الوعي بالسلوك البيئي باستخدام وسائل الاعلام المختلفة؛

- **اعداد برامج تدريبية:** نظرا لما أثبتته الدراسات من ضعف دور الأسرة في تنمية الحس البيئي فان هذه المهمة تقع على عاتق المؤسسات التعليمية التي تتكفل بغرس وتكوين الوعي البيئي من خلال مقرراتها الدراسية، أو من خلال البرامج التدريبية التي أثبتت نجاعتها في النهوض بالحس البيئي.

4-1 مظاهر الوعي البيئي عند المواطن/ المستهلك:

ان الحديث عن مظاهر الوعي عند الفرد بصفة عامة يقودنا بشكل مباشر الى السلوك وهو النتيجة الملاحظة والمترجمة لهذا الوعي، الا أنه وقبل التطرق الى السلوك الواعي بيئيا أو السلوك البيئي للفرد على وجه التحديد كونه المفهوم الذي يصب بشكل أساسي في موضوعنا، لا يسعنا في البداية سوى الاشارة الى مفهوم المواطنة والذي يعتبر أحد أشكال السلوك البيئي للمواطن، حيث تعرف المواطنة البيئية على أنها: "العلاقة بين كل مواطن وبيئته المحيطة به سواء الطبيعية كالماء والهواء والأرض أو البيئة الاصطناعية وما تسمى أيضا بالوسط المعيشي أي ما كان للإنسان دخل فيه، وما تمنحه هذه العلاقة من حقوق بيئية كالحق في بيئة سليمة، الحق في التنمية أو الحق في الموارد الطبيعية، في مقابل ذلك ما تفرضه من التزامات وواجبات بيئية منها حماية البيئة من كل ما يهددها من تلوث واستنزاف للموارد والطاقات الطبيعية. (صوفي، 2018، صفحة 149).

ويعرف السلوك الواعي بيئيا أو السلوك البيئي على أنه: "السلوك الذي يسمح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتجنب تدهور البيئة أو المساهمة في حماية و/أو تأهيل البيئة". وبالتالي فان جميع السلوكيات التي يقوم بها المستهلكون والتي قد تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحفاظ على البيئة وحمايتها، تدخل في اطار السلوك البيئي، من البحث واختيار المنتجات الى كيفية الاستعمال الى ما بعد الاستعمال بالتخلص منها كنفايات أو اعادة استعمالها كمنتجات مرة أخرى، الى مقاطعة بعض المنتجات، التي تكون طريقة انتاجها لا تحافظ على البيئة، الى فرز واعادة تدوير النفايات، والمشاركة في التنظيمات الجمعوية لتوعية المستهلكين، من السلوكيات والتصرفات التي يمكن أن يقوم بها المستهلك ويكون لها أثر على البيئة. (السبتي، بن خديجة، و بوخدنة ، 2017، صفحة 92)

وعليه، نجد أن الغرض من عملية التوعية البيئية الهادفة هو بناء الرقابة الذاتية الايجابية لدى الفرد دون الحاجة الى الممارسات الردعية والعقابية، فالمواطن الذي يصل الى مستوى مرتفع من الوعي البيئي تصبح لديه القدرة مستقبلا في ترجمة ذلك الى سلوكيات بيئية ناضجة وسليمة، وبالتالي يصبح هذا المواطن نفسه أحد صناع التغيير البيئي المأمول عبر العالم وليس في بلده فقط.

2- اسهامات الدولة والمؤسسة الاقتصادية في عملية التوعية البيئية للمواطن/ المستهلك الجزائري:

ترتكز عملية التوعية البيئية من طرف الدولة أساسا على القانون والذي يعتبر وسيلة حصرية لديها دون غيرها، هنا أين سنتناول بعض الأمثلة عن مجهودات الحكومة الجزائرية في هذا المجال. في حين تلجأ المؤسسة الاقتصادية الى تطوير الأدوات التسييرية والادارية لتوعية المواطن بشكل عام والمستهلك على وجه خاص، وهو ما اعتمدته من خلال بعض الأدوات التي نذكر على رأسها التسويق الأخضر. ولتفصيل ذلك سنحاول من خلال هذا العنصر تناول دوري الدولة والمؤسسة الاقتصادية في التوعية البيئية في صورتهما المنفصلة.

2-1 اسهامات الدولة الجزائرية في تعزيز التوعية البيئية للمواطن الجزائري:

لا يخفى على أي أحد أن الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة لترسيخ مبادئ حماية البيئة وتوعية مواطنيها تجاوبا مع رهانات التنمية المستدامة، فاعتمدت لتحقيق ذلك على جملة من الأدوات ويعتبر القانون أقوى أداة من حيث سلطتها والزاميتها على الجميع من دون استثناء.

2-1-1 القانون أداة للتوعية البيئية: ومن خلال هذه النقطة وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بعض القوانين أو حتى المراسيم التي جاءت لتخدم موضوع البحث كالتالي:

- **القانون رقم 01- 19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها:** تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2001، وقد نص هذا القانون على حتمية التحكم في النفايات والوقاية منها، مع التركيز على تثمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، أو بأي طريقة تضمن اعادة استخدامها على شكل طاقة أو مواد حيث لا تشكل خطرا على البيئة وصحة الانسان. كما أقر وجوب اعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وأثارها على الصحة والبيئة وكيفية تجنبها والوقاية منها، كما يجسد هذا القانون مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي يخلفها

- **القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة:** تمت المصادقة على القانون في جويلية 2003، أين تم تبني الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة لقمة ريو دي جانيرو الذي نص على تحديد الرقابة على مختلف مركبات البيئة من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية، بالإضافة الى اجبارية تعيين المستغل الممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والاشراف الذاتي وتعميم ادماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم، وأخيرا سن اجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث. (براهيمي، 2013، صفحة 101،100)

ومن خلال المادة 3لنص القانون أعتبر مبدأ الاعلام والمشاركة أحد أهم أركان هذا القانون.

- **المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ في 17 أوت 2002**: المتضمن انشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، ومن بين أهم مهامه ضمان التكوين وترقية التربية البيئية والأعمال التحسيسية التي تلائم كل فئات المجتمع.

-**المرسوم التنفيذي رقم 17-365 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2017**، المتضمن لتنظيم الادارة المركزية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، والذي جاء ليؤكد مرة أخرى على ترقية أعمال التحسيس والتربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة تحسين الاستراتيجيات وتشجيع المشاريع التي تصب في هذا الاطار، مع تفعيل أدوار الجماعات المحلية والهيئات العمومية والجامعات ومؤسسات البحث والجمعيات والتجمعات المهنية لتحقيق هذه الأهداف.

2-1-2 التربية البيئة:

بادرت الجزائر في السنوات الماضية بتسطير استراتيجية وطنية تقوم على تفعيل التربية البيئية وتعميمها على المستوى الوطني، وتجسد ذلك في قيام وزارة تهيئة الاقليم والبيئة

والسياحة بعدة حملات تحسيسية لتوعية المسؤولين المحليين وأرباب العمل لكافة المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها (رتيبة، 2014، صفحة 206)، وتعرف التربية البيئية على أنها: "عملية اجرائية دائمة لإيقاظ الوعي البيئي لدى مختلف الأفراد والجماعات، واكسابهم معارف وقيم ومهارات وخبرات وارادة مما يسمح لهم بالتصرف فرديا وجماعيا لحل المشاكل الحالية والمستقبلية للبيئة" (خديجة و بورزق، 2015، صفحة 114،115)

وعن نسبة نجاح التكوين البيئي المتوقعة في القضاء على المظاهر والسلوكيات الناجمة عن غياب الحس البيئي قال المدير العام للمعهد الوطني للتكوينات البيئية: "أن استحداث ثقافة بيئية في المجتمع الجزائري أمر يحتاج الى وقت طويل، فالمواطنون عامة ليست لديهم نظرة شاملة عن البيئة والمشاكل التي يمكن أن تتعرض لها، نظرا لكون مشاكل البيئة وخصائصها وكذا المخاطر المحدقة بها من المواضيع الجديدة في العالم ككل... مع مراعاة أن ترسيخ ثقافة الحفاظ على البيئة هي مهمة كافة القطاعات الفاعلة، وتتوقف على اعتناق حقيقة أن التربية البيئية ضمان للتنمية المستدامة..." (رتيبة، 2014، صفحة 207)، فالوعي بثقافة بيئية نابع من السياسة البيئية الناجحة، وعليه تم ربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي، وفي هذا الصدد أدرجت الجزائر دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج اذاعية وتلفزيونية حول البيئية تشاركها الصحافة. (براهيمي، 2013، صفحة 103)

هذا وتوجهت الجزائر في اطار برنامجها التوعوي البيئي الى تمويل العديد من المشاريع التي طرحتها بعض المؤسسات، كما لجأت الى تمويل الأنشطة البيئية كالنوادي الخضراء المتواجدة على مستوى المؤسسات التربوية، وكذا اقامة العديد من الملتقيات والمؤتمرات في المجال البيئي (وليد، عاشوري، و مومن، 2019، صفحة 228)

2-1-3 التحسيس والاعلام البيئي:

أعطى المشرع الجزائري الاعلام البيئي حقه في النصوص القانونية من خلال ما تضمنه **القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**، ضمن الباب الثاني "باب تسيير البيئة" في فصله الأول الذي تناول فيه الاعلام البيئي والذي تم التأكيد من خلاله على أحقية كل شخص طبيعي أو معنوي في الحصول على المعلومات المتعلقة بحالة البيئة، وكذا حقه في الحصول على المعلومات عن الأخطار التي قد يتعرض لها، في حين أوضح نص القانون كذلك واجبات كل فرد في تبليغ السلطات المعنية بحماية البيئة عن كل تأثير مباشر و/أو غير مباشر قد يضر بهذه الأخيرة. (الجزائرية، 2003)

وفي اطار العمل المشترك للسلطات العمومية ووسائل الاعلام والحركة الجمعوية تسعى الجزائر لتركيز جهودها على الجانب التحسيسي في المجال البيئي، الى جانب التعاون المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف تم اعتماد برنامج تكويني يشمل كل ميادين حماية البيئة كتسيير النفايات الصلبة والتدفقات السائلة، الدراسات حول التأثيرات على البيئة والتربية والتحسيس البيئي، ويرمي هذا البرنامج الى تحسين معارف ومهارات الاطارات وتحريك مسار التكفل بإطارات القطاعات الحساسة من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى. (لقمان، 2017، صفحة 78)

وبالرغم من ذلك تشير نتائج العديد من الدراسات الى ضعف مستوى الوعي البيئي بالجزائر، وتراجع دور الاعلام في تنمية هذا الوعي، فضلا عن نمطية وسائل الاعلام الحديثة وافتقادها للابتكار الى جانب صعوبة الحصول على المعلومة البيئية السليمة من طرف الصحفيين في كثير من الأحيان. (الدين، 2014، صفحة 102)

وبشكل عام يمكن حصر أبرز الأدوار التي من الممكن للدولة ممارستها في سبيل تحقيق التوعية البيئية للمواطن الجزائري من خلال:

- يبدأ دور الدولة بالقيام بواجبها الأول والمتعلق بإصدار القوانين لتتحمل الصناعة مسؤوليتها نحو اعادة التدوير والتخلص من النفايات وتوعية المواطن؛
- يجب أن تتيح الدولة للمؤسسات الاقتصادية الفرصة للقيام بدور ايجابي في حماية البيئة من خلال الانخراط في وضع القوانين وسن التشريعات البيئية بدلا من الاكتفاء بالاستجابة لها؛
- لا يقتصر دور الدولة على مجرد اصدار القوانين البيئية بل يشمل أيضا التأكد من تنفيذها بدقة وتوقيع العقوبات على المخالفين ومكافأة الملتزمين بيئيا وذلك بإعلام المواطن؛
- يعتبر دور الدولة التعليمي على جانب كبير من الأهمية وخاصة بالنسبة للتأكد من احتواء المناهج التعليمية للطلاب على المعلومات البيئية اللازمة. وكذلك التأكيد على دور المدرسة في زرع الاهتمام البيئي في نفوس الطلاب فذلك –بالتأكيد- القوة التي تحتاجها لإحداث التغير الاجتماعي المطلوب، ويتطلب الأمر امداد المدرسين بالمعلومات البيئية التي تساعدهم في القيام بواجبهم التعليمي. (أسية ب.، 2018، صفحة 89)

4-1-2 العمل الجمعوي في المجال البيئي:

أدى الانفتاح السياسي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر الى تيقن هذه الأخيرة من أن حماية البيئة وترسيخ الوعي البيئي للمواطنين تتطلب تظافر الجهود من طرف الدولة بمؤسساتها من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، وهو ما أكدت عليه من خلال القانون رقم **03-**

10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة في الجمعيات في ممارسة نشاطها في حماية البيئة وتحسين الاطار المعيشي، فضلا عن حقها في ابداء الرأي والمشاركة، هذا وسعت لتهيئة الأرضية لهذه الجمعيات لممارسة نشاطها من خلال تمويل المشاريع الهادفة للاعلام والتوعية البيئية وكل نشاط يصب في هذا الاطار، وهو ما أكد عليه **القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 2017**، المحدد لقائمة الايرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 065-302 المعنون تحت "الصندوق الوطني للبيئة والساحل".

2-2 اسهامات المؤسسة الاقتصادية في التوعية البيئية للمواطن/المستهلك الجزائري:

تصاعد الوعي البيئي على المستوى العالمي، استلزم من المؤسسات تدعيم ثقافتها التنظيمية واستراتيجياتها بالتوجه البيئي، عوضا عن السعي من أجل تطوير منتجات خضراء فقط. فادماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية، فالمؤسسات تنتهج سلوكا مسؤولا بهدف الرفع من قيمة منتجاتها عن طريق استراتيجيات تسويقية بيئية وهو ما يسمح بتحقيق ميزة تنافسية. (عادل، 2010، صفحة 21)

- التسويق الأخضر في المؤسسة الاقتصادية أداة لتعزيز الوعي البيئي للمواطن/المستهلك:

تستدعي عملية التوعية البيئية للمواطن/ المستهلك وضع أساليب تسويقية جديدة تحقق المنفعة لكل من المستهلك والمسوق على حد سواء، بوضع سياسات تسويقية مبنية على أساس الوعي الاستهلاكي، الذي من شأنه أن يمكن المستهلكين من التحكم في قراراتهم الشرائية بعيدا عن الضغط والتضليل، وذلك بتزويدهم بالمعلومات والارشادات والخبرات والحقائق حتى تتم عملية اتخاذ القرار على أساس المعرفة والتأكد والتخطيط المسبق، خاصة وأن ترشيد الاستهلاك وتوجيه المستهلك توجيها ايجابيا لا يمكن تحققه فطريا وانما يجب اكتسابه، فلا بد من البحث عن الأساليب والوسائل التي تعمل على توعية المستهلك من أجل ترشيد سلوكه. (وهيبة و فرحي، 2016، صفحة 75)، . فالوعي البيئي لدى المستهلكين يدفعهم لمطالبة المؤسسات لمعالجة القضايا البيئية وتصميم منتجاتها وعملياتها وفق تأثير أقل عل البيئة؛ واعتماد ممارسات التصنيع الصديقة للبيئة والعمليات والامتثال للأنظمة الوطنية والدولية (kumar & bhimari , 2015, pp. 332,333)

وفي هذا الاطار أخذت الممارسات التسويقية الخضراء تشكل مصدرا من مصادر التوعية الاجتماعية والثقافية بشأن الاستهلاك العقلاني وضرورة حماية الكوكب من التلوث، ويتجلى

ذلك من خلال جعل المستهلكين يساهمون في اعادة تدوير بعض النفايات الخاصة بالمنتجات وذلك برميها أو نقلها للأماكن المخصصة لها. بالإضافة الى تكوين جمعيات حماية المستهلك التي أخذت تعتبر من بين القوى الفاعلة والضاغطة على المؤسسات بضرورة تقديم منتجات بيئية تراعي فيها صحة المستهلك ولا تؤثر على المحيط. (جمال، 2014، صفحة 78)

وفي اطار سعي المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها المعلنة والخفية من التوجه البيئي تحت ظل التوعية البيئية للمواطن والمستهلك الجزائري بصفة خاصة فإنها تتوجه الى اعتماد بعض الأساسيات متمثلة في:

- **توضيح المقصود بالمنتج الأخضر:** حيث ينظر المسوقون الى خضار المنتج على أنه هدف متحرك، فالتكنولوجيا تتغير بصفة مستمرة وكذلك اتجاهات المستهلكين مما يترتب عليه تغييرات في طريقة الحياة وأسلوب المعيشة وبالتالي فان ما يصبح صالح اليوم يكون فير صالح غدا؛

- **اقناع المستهلك بتكيف سلوكه ليكون صديقا للبيئة:** يعتبر التغلب على رفض المستهلك لتغيير سلوكه الشرائي والاستهلاكي تحديا كبيرا يواجه المسوقين ويتطلب تصميم منتجات تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية وتعليم المستهلك بضرورة تغيير طريقة وأسلوب معيشته؛

- **التنظيم من أجل نجاح التسويق الأخضر:** ان مفهوم الخضار وصداقة البيئة يجب ان يتغلغل بعمق الى ثقافة المنشأة ولن يتم ذلك الا عن طريق خلق وتصميم سياسات بيئية تسهل تصميم المنتجات الخضراء. ولن يتم تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات التسويقية البيئية الا من خلال خلق نظام بيئي متكامل في المنظمة والذي يبدأ بدراسة كل العوامل المتعلقة بالمستهلك والبيئة والاقتصاد والسياسة والتي تؤثر على قدرة المنشأة على القيام بأعمالها. (أسية ب.، 2018، صفحة 89)

وبالنظر الى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر فانه يتضح وبشدة أنها لا تعير اهتماما كبيرا للتوعية البيئية، فلقد أظهرت الأبحاث الخاصة بهذا المجال بأن التسويق الأخضر يطبق بشكل جزئي على مستوى المؤسسة، أين يهدف الى تحقيق أهداف محددة لاسيما التأثير على قرار الشراء. في حين العمل على بناء الثقافة البيئية التي تتبلور لاحقا الى وعي بيئي والذي سيتجسد من خلال السلوكيات المسؤولة بيئيا لدى المستهلك الجزائري فلا يزال ضمن خطواته الأولى وغير الجدية.

3- تكامل الأدوار بين مجهودات الدولة ومبادرات المؤسسة الاقتصادية ضرورة حتمية لتحقيق التوعية البيئية للمواطن/المستهلك الجزائري:

أردنا من خلال هذه الورقة البحثية التركيز على فاعلين رئيسيين في التنمية المستدامة ممثلان بالدولة والمؤسسة الاقتصادية من زاوية التوعية البيئية، حيث بينت الأصول النظرية أن لكل منهما دور منعزل عن الأخر في عملية التوعية وذلك بحكم اختلاف الأهداف؛ فبينما الهدف الأسمى للدولة حماية البيئة، فان المؤسسة الاقتصادية تهدف من خلال التوعية البيئية للحصول على ميزة تنافسية.

1-3 الأدوار المنفصلة للدولة والمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التوعية البيئية للمواطن الجزائري:

كما تم توضيحه سابقا فان الدولة بمؤسساتها تسعى بالاعتماد على جملة من الأليات المتنوعة الى الوصول الى التوعية البيئية الحقيقة للمواطن الجزائري في سبيل تحقيق حماية البيئة والتجاوب مع الرهانات التي تفرضها التنمية المستدامة، وهو نفس الشيء الذي تسعى اليه المؤسسة الاقتصادية، الا أن اختلاف الأهداف الحقيقية المعلنة منها والخفية من وراء عملية التوعية البيئية للمواطن كان سببا رئيسا في عدم تحرك عملية التوعية البيئية في مسارها الصحيح، اذ أن النتائج الملاحظ تحقيقها بعيدة تماما عن ما تم تسطيره.

الشكل رقم (01): الأدوار المنفصلة للدولة والمؤسسة الاقتصادية في اطار التوعية البيئية للمواطن الجزائري.

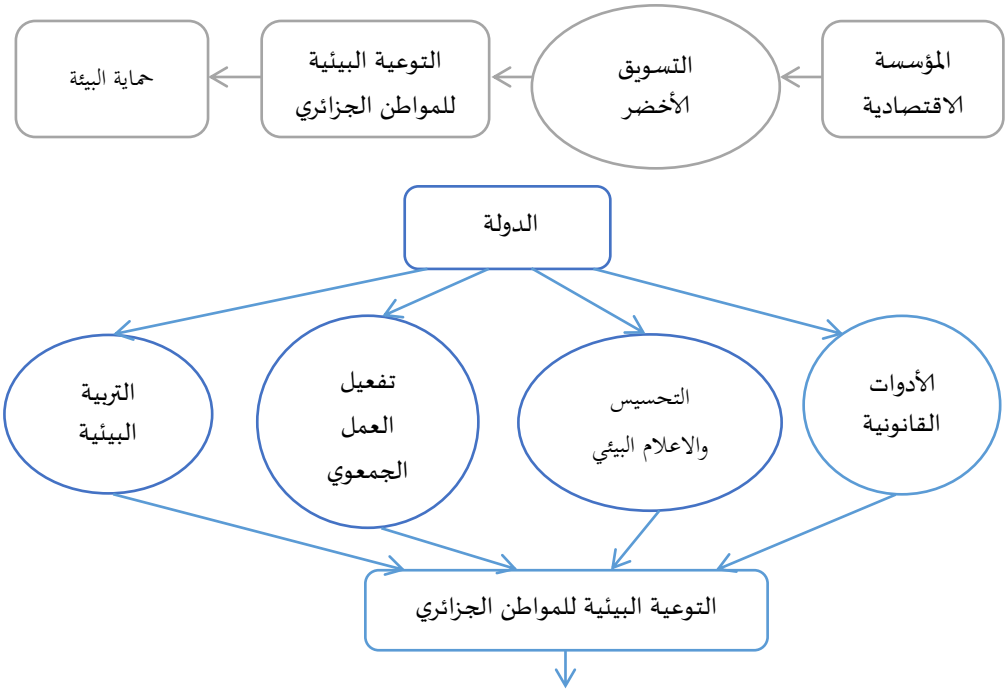

حماية البيئة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل الجانب النظري

من الواضح أن هناك غياب للتنسيق وانفصال في الأدوار لكل من نشاط الدولة والمؤسسة الاقتصادية في عملية التوعية البيئية للمواطن الجزائري، ومن المرجح أن يرجع ذلك الى اختلاف أدواتهما في عملية التوعية بحكم اختلاف الأهداف والمنطلقات، فضلا عن وجود تضاربات بين أهداف الدولة والمؤسسة ما أدى الى اختلاف النتائج، في المقابل تم اغفال بعض الأهداف والنتائج الأخرى للتوعية البيئية التي كان بالإمكان تحقيقها في حالة ما كان العمل ضمن اطار موحد منسق الأهداف والمبادئ.

يضاف الى ذلك عنصر مهم يمثل رهان بالنسبة للتوعية البيئية والتنمية المستدامة بشكل عام وهو عنصر **التمويل**. اذ يعتقد الباحثان أن التنسيق بين الطرفين سيوفر أموالا على الدولة بحيث تقوم المؤسسة ببعض الأنشطة التوعوية على عاتقها، في حين قيام الدولة بالتوعية البيئية سيخدم المؤسسة لا سيما المؤسسات التي تنشط في مجال تثمين واسترجاع النفايات وبالتالي خلق أرضية خصبة للمشاريع الاستثمارية، وهذا ما يفرض على المؤسسة أخلاقيا تقديم الدعم المالي للدولة في اطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2-3 الانتقال من أدوار منفصلة الى مقاربة تشاركية بين الدولة والمؤسسة الاقتصادية في اطار التوعية البيئية للمواطن الجزائري:

نظرا لإدراك الدولة أن تحملها لمسؤولية التوعية البيئية لوحدها خطأ استراتيجي يجب تصحيحه، عملت الدولة على اشراك فاعلين أخرين في عملية التوعية البيئية للمواطن، توجهت من خلالها الى تفعيل دور مجموعة من الأطراف كالجمعيات البيئية والمنظمات غير الحكومية، الاعلام البيئي من خلال قوة تأثيره في سلوكيات ومعتقدات المواطن، الا أن الفاعل الأساسي والممثل بالمؤسسة الاقتصادية كونها المتعامل المباشر مع المواطن (المستهلك) لا يزال بعيدا عن برامج الشراكة الحقيقية على أرض الواقع رغم المبادرات المحتشمة.

ويتضح من خلال تحليل وضعية الأدوار المنفصلة لكل من الدولة والمؤسسة الاقتصادية باعتبارهما أبرز الفاعلين في عملية التوعية البيئية للمواطن دون انقاص من قيمة جهود الأطراف الأخرى، أن كلا الطرفين السابقين الذكر يفوتان العديد من النتائج الايجابية والتي لا تنحصر في حماية البيئة فقط، انما تمتد لتشمل كلا من الجانب الاقتصادي، البيئي وكذا

الاجتماعي للدولة، وهو ما يمكن أن نوضحه عبر تقديم اقتراح تصوري تشاركي يشمل كلا الطرفين في اطار التوعية البيئية، ليتم في الأخير مناقشة النتائج المنتظرة من هذه المقاربة التشاركية.

الشكل رقم (02): تصور مقترح لمقاربة تشاركية للتوعية البيئية للمواطن الجزائري بين الدولة والمؤسسة الاقتصادية وأبرز نتائجها

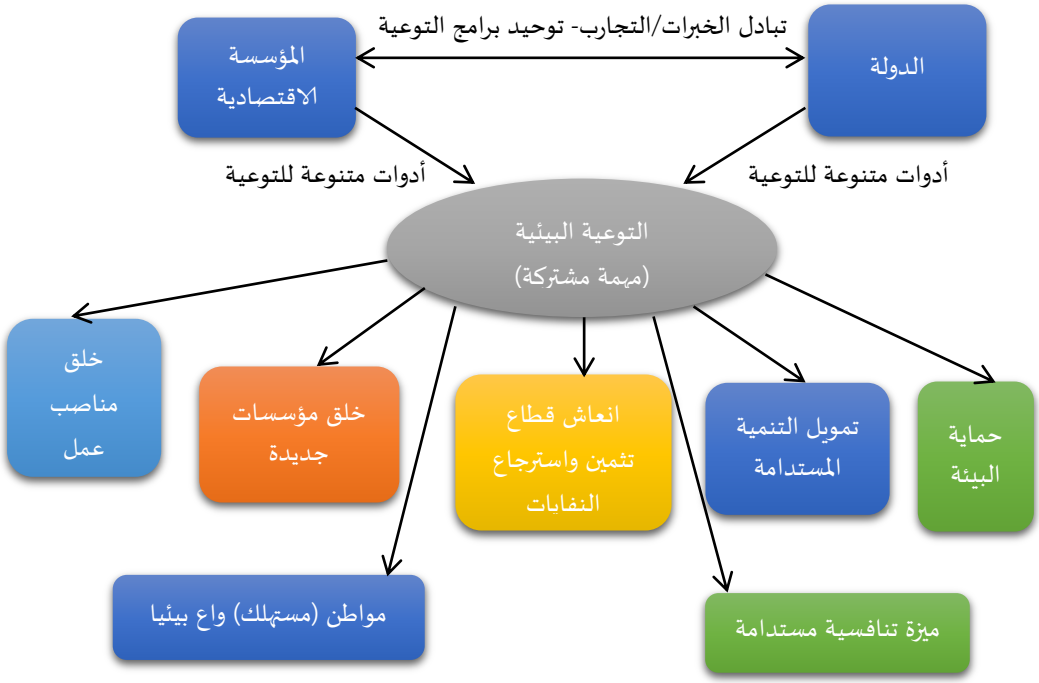

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل معطيات الدراسة

من المهم جدا أن ننوه هنا، أن ما تم الاشارة اليه في الشكل أعلاه والمتعلق بالنتائج المترتبة عن توحيد جهود كلا من الدولة والمؤسسة في التوعية البيئية للمواطن الجزائري لا يعتبر الا لمحة بسيطة عن هذه النتائج الايجابية التي لا يمكن حصرها، ولذلك ارتأينا التركيز على أبرز البنود العريضة التي تخدم بشكل مباشر موضوع طرحنا، لهذا من الضروري جدا وصول المؤسسة الاقتصادية الى قناعة أن توحيد الجهود غالبا ما يؤدي الى الاسراع في تحقيق الأهداف، فضلا عن تخفيف عبء تحقيقها نظرا لتعدد الأطراف المسؤولين عن ذلك وبالتالي توزيع المسؤوليات، ولا يخفى علينا كذلك أن نتاج هذه العملية هو تطور وتحسن يمس جميع

الأصعدة اقتصادية كانت، أو حتى اجتماعية وبالتأكيد بيئية. وبهذا نشدد وبشدة وخاصة فيما يخص المؤسسة الاقتصادية على تغيير النظرة التقليدية والمأساوية للبيئة والنظر اليها على أنها منبع لاستثمارات عديدة، وبطبيعة الحال يعتبر العنصر البشري (المواطن/المستهلك) القاعدة الأساسية لتحريك أي عملية تغيير وانجاح كل عمليات التنمية، ومنه تكون نقطة البداية.

4- تحليل النتائج:

وللتأكيد على جدوى مقترحاتنا في هذه الدراسة، نناقش في هذا العنصر الأخير النتائج التي تعبر في واقع الأمر عن مدى صلاحية ومصداقية فرضيات الدراسة. وعليه، يعتقد الباحثان بأن المقاربة التشاركية للتوعية البيئية للمواطن الجزائري والتي تجمع وتنسق بين مجهودات الدولة ومبادرات المؤسسة الاقتصادية ذات نتائج ايجابية لكلا الطرفين لعدة اعتبارات:

- تعتبر الدولة المسؤولة الأولى عن ضمان نجاح التوعية البيئية للمواطن بحكم أنها المسؤولة عن البيئة وعن الأملاك العمومية المرتبطة بها لاسيما الموارد الطبيعية، ولذلك تعد القوانين أكثر أداة رادعة للسلوك البيئي غير المسؤول وهو ما اعتمدته الدولة من خلال جملة القوانين الردعية والتوعوية التي اعتمدتها، ما يؤكد على صحة الفرضية الأولى؛

- تشارك المؤسسة الاقتصادية بصورة فعالة في عملية التوعية رغم أن هدفها الرئيسي تحقيق التنافسية معتمدة في ذلك على عدة أدوات منها التسويق الأخضر، حيث تعمل التوعية البيئية للمواطن على توجيه سلوك المستهلك نحو قرار شراء واستهلاك منتوجات صديقة للبيئة، كما تلفت انتباه المستهلك (المواطن) لتبني سلوك بيئي وهو ما يثبت صدق الفرضية الثانية؛

- العمل المتكامل بين الدولة والمؤسسة في برامج التوعية البيئية من شأنه أن يوفر على الدولة جزء من النفقات الموجهة للتوعية كون المؤسسة تتكفل بجانب من هذه النفقات؛

- قيام المؤسسة الاقتصادية بأعمال التوعية البيئية سيخفف عن الدولة جزء من نفقات الموجهة لذلك، وعليه يجب على الدولة الاتجاه نحو تبني فكر المردودية وتقييم مردودية النفقات العمومية للدولة الموجهة للتوعية حتى لا تكون عبارة عن نفقات تبذيرية؛

- مطالبة الدولة للمؤسسات الاقتصادية المستفيدة من نتائج التوعية البيئية بتقديم مقابل مالي لها، فالتوعية البيئية التي تجعل المواطن يساهم في اعادة التدوير مثلا، هي عملية تخدم المؤسسات المتخصصة في الرسكلة مما يضاعف رقم أعمالها؛

- ضرورة توضيح البعد المالي للتوعية: اذ بإمكان الدولة كما المؤسسة الاقتصادية أن تبرز الأهمية المالية وما سيجنيه المواطن (المستهلك) من انضمامه لتوجهات حماية البيئة، ونعطي مثال شائع للحملات التحسيسية في الجزائر والتي تدعو المواطن لترشيد استهلاكه للطاقة

الكهربائية كمجهود للتوعية البيئية، ويتم ذلك عبر مخاطبة الحساسية المالية للمواطن بحيث أن ترشيد استهلاكك هو توفير للطاقة وتوفير للأموال؛

- الثقافة البيئية هي قضية جميع الأطراف (الدولة- المواطن-المؤسسة الاقتصادية)، حيث أظهر التحليل أن مستوى الوعي البيئي لا يزال يخطو نحو خطواته الأولى، ما يستدعي تنويع وتوحيد الجهود ضمن مقاربة مشتركة للتوعية البيئية من أجل بناء "معرفة بيئية" ثرية لدى المواطن والتي تنعكس في شكل سلوكيات مسؤولة بيئيا؛

- المعرفة البيئية التي تشكل لاحقا "ضميرا جماعيا" يوجه المواطنين نحو حماية البيئة ويتحكم في سلوكياتهم وأفعالهم تمثل معيار نجاح لعمليات التوعية البيئية؛

-تساهم التربية البيئية وكذا الرسائل الاعلامية الايجابية، فضلا عن العمليات التحسيسية والتوعوية التي يقوم بها العمل الجمعوي في ترسيخ قيم حماية البيئة، وبناء وعي بيئي متكامل لدى المواطن، وهو تأكيد على صحة الفرضية الأخيرة.

- تتطلب التوعية البيئية موارد مالية كبيرة، وعليه فان الرهان الرئيسي الذي يجب أن تربحه الدولة هو توفير الأموال لذلك، ومن السبل الممكنة لتحقيق ذلك الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وتدعيم الضرائب البيئية. فربح رهان تمويل التوعية البيئية هو بالنتيجة ربح لرهان التنمية المستدامة، فانفاق الأموال في مرحلة التوعية (الوقاية) سيوفر أضعاف ما سينفق في مرحلة تصليح الأضرار؛

- تبقى مجهودات الجزائر في مجال التوعية البيئية محتشمة وغير كافية رغم انشاء وزارة كاملة مستقلة للبيئة منذ أكثر من عشر سنوات، فلا تزال النشاطات في هذا المجال جد محدودة ومتذبذبة الفاعلية، ما يستوجب تحيين السياسات و تطوير الأدوات والبرامج لتحقيق التوعية البيئية الحقيقية للمواطن الجزائري، فضلا عن التشديد على الدور الحاسم الذي تلعبه الشراكة وتفعيل أدوار جميع الأطراف المعنية بهذه القضية في الوصول الى بناء مجتمع ذو وعي بيئي متكامل.

الخلاصة

رغم اختلاف المنطلقات والأهداف فان قضية نشر الوعي البيئي وترسيخ التوعية البيئية لدى المواطن الجزائري تلعب دورا في تحقيق مزايا علنية وكذا أغراض خفية لكل من الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، فضلا عن المواطن نفسه، هذا ما يتضح من خلال أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- التوعية البيئية نظام متكامل يهدف لإرساء ثقافة بيئية تدعو لحماية البيئية وترسيخ أبعاد التنمية المستدامة؛

- الوعي البيئي حلقة محورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبدونه لن تنجح السياسات العامة لحماية البيئة حيث تعد التوعية البيئية للمواطن عامل أساسي في تحقيق أبعاد هذه التنمية، بحيث تجعل منه الحامي والمحامي عن البيئية؛

- نجاح التوعية البيئية مرهون بتبني مقاربة تشاركية يتم من خلالها التنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنية بحماية البيئة، وتعتبر الدولة والمؤسسة الاقتصادية أبرز هؤلاء الأطراف الفاعلين، ويترتب عن ذلك تحقيق أهداف متعددة أهمها: حماية البيئية، خلق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسة الاقتصادية، تنشيط الاقتصاد الوطني، خلق قطاعات اقتصادية جديدة وبعد تثمين واسترجاع النفايات أبرزها وأكثرها حداثة، خلق مناصب العمل، ...الخ.

بناء على ما سبق فانه يجدر التأكيد على أن عملية بناء مواطن واع بيئيا تتسم بالدقة والتعقيد كون أن الشق الخاص بالوعي هو في حد ذاته موضوع متشابك، ناهيك عن اختلاف وتنوع الأطراف المعنية بعملية نشر الوعي، وعليه يمكن تقديم جملة مختصرة من التوصيات التي قد تخدم دراسات لاحقة تصب في هذا السياق:

- ضرورة توفير الدولة للقاعدة المادية والبشرية المتوافقة مع طبيعة كل برنامج بيئي توعوي.

- بناء شراكات واقعية وتوسيع دائرة الأطراف المعنية بتحقيق التوعية البيئية (الدولة بمؤسساتها، المؤسسة الاقتصادية، مؤسسات المجتمع المدني، الاعلام المتخصص،...) في اطار نظام متكامل.

- تركيز المؤسسات الاقتصادية على السلوكيات البيئية الايجابية للمواطن واطلاق مبادرات تحفيزية في هذا المجال(كتقديم مكافأة رمزية للمستهلكين المساهمين في اعادة النفايات القابلة لإعادة التدوير).

قائمة المصادر والمراجع:

1- kumar, p., & bhimari , M. g. (2015, april). factors affecting consumers' green product purchase decisions. *marketing intelligence & planning*, pp. 330-347.

2- ruediger, k. h., ali khan panni, m., & orphanidou, y. (2012, february). factors affecting consumer's green purchasing behavior: an integrated conceptual framework. *the amfiteatru economic review, vol 14, issue 31*, pp. 50-69.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (19 جويلية، 2003). القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43*. الجزائر.

4- الصادق معقاقي. (جوان، 2019). الوعي البيئي ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *دفاتر السياسة والقانون، 11*(2)، الصفحات 138-147.

5- بلبراهيم جمال. (2014). أهمية ودور التسويق الأخضر في ظيادة تنافسية منظمات الأعمال: دراسة نظرية تحليلية مع الاشارة الى تجربة شركة ميورا. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 6، العدد 2*، الصفحات 74-86.

6- بن أحمد أسية. (2018). أثر توجه المستهلك نحو المنتجات الخضراء على السلوك الشرائي: دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الجزائرية. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 1*، الصفحات 83-99.

7- بن خليفة خديجة، و نوار بورزق. (جويلية، 2015). دور التربية البيئية في التصدي لمشكلة التلوث البيئي. *مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 9، العدد 4*، الصفحات 112-121.

8- بن داوود صوفي. (جوان، 2018). دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية. *مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 6*، الصفحات 147-159.

9- بورزاق أسية. (2015). دور التسويق الأخضر في تنمية الثقافة البيئية: دراسة حالة سونيك. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 1،العدد 1*، الصفحات 114-142.

10- تونسي أمنة، و ابراهيم بورنان. (جوان، 2017). دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة: حالة شركة سونطراك. *مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 9، العدد 27*، الصفحات 265-289.

11- جريبي السبتي، منصف بن خديجة، و أمنة بوخدنة . (2017). أثر الوعي البيئي على سلوك المستهلكين تجاه المنتجات الصديقة للبيئة: دراسة عينة من أساتذة جامعات الشرق الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، السودان*.

12- دراوات وحيد. (جانفي، 2018). الوعي البيئي وطرق تنميته في الجزائر: دراسة وصفية. *مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد 1*، الصفحات 210-227.

13- رداف لقمان. (جوان، 2017). جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة. *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 29*، الصفحات 73-82.

14- زوين الصادق، و الزوهير رجراج. (2019). نظام الادارة البيئية كأداة فعالة لنشر الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 2*، الصفحات 465-482.

15- شراف براهيمي. (2013). البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري (2001-2011). *مجلة الباحث، المجلد 12، العدد 12* ، الصفحات 95-104.

16- طايبي رتيبة. (جانفي، 2014). التربية البيئية ودورها في حماية البيئة والتصدي لمشكلاتها في المجتمع الجزائري المعاصر. *مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 2، العدد 3*، الصفحات 197-229.

17- عابي وليد، ابراهيم عاشوري، و سميرة مومن. (مارس، 2019). أليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة. *مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 1*، الصفحات 212-234.

18- عناقرة حازم رياض سليمان. (أفريل، 2016). مستوى المعرفة البيئية والاتجاهات نحو البيئة لدى الطلاب الأردنيين والسعوديين في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة مقارنة. *مجلة العلوم التربوية، العدد 2، الجزء الأول، مصر*.

19- عياض محمد عادل. (2010). دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة. *مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7*، الصفحات 11-25.

20- كيحل فتيحة. (2011-2012). الاعلام الجديد ونشر الوعي البيئي: دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي- موقع الفايسبوك أنموذجا-. *مذكرة ماجستير، تخصص: الاعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة*. كلية العلوم النسانية والاجتماعية، قسم الاعلام والاتصال، الجزائر: جامعة الحاج لخضر- باتنة.

21- مبني نور الدين. (جوان، 2014). استراتيجية الحملات الاعلامية والاعلانية لحماية البيئة في الجزائر. *مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، العدد 18*. 97-108.

22- معقاقي الصادق. (2019). الوعي البيئي ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *دفاتر السياسة والقانون، المجلد 11، العدد 2*، الصفحات 138-147.

23- مقاتلي جويدة. (2016). ماهية الوعي بالسلوك البيئي واستراتيجية تحقيقه. *مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 6، العدد 2*، الصفحات 29-43.

24- نزيهة وهابي. (جوان، 2019). الاعلام ودوره في في تشكيل الوعي البيئي ... نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير. *مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، 9*(2)، الصفحات 183-204.

25- وهابي نزيهة. (جوان، 2019). الاعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي... نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير. *مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 9، العدد 2*، الصفحات 183-204.

26- ياليشاني وهيبة، و محمد فرحي. (2016). دور الوعي الاستهلاكي في ترشيد سلوك المستهلك. *مجلة دراسات: العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1*، الصفحات 71-90.